

مأساة معتقل

يوم السادس والعشرين من شهر فبراير لعام ٢٠٠٣ ميلادي كان المنعطف الكبير من حياتي يومٌ لا ولن يُنسى وسيظل موشوماً في الذاكرة، ولم أكن لأتخيل أن أصير في يوم من الأيام رجلاً مطلوباً وأن تُصبح لي شهرة بين الناس أو اهتمام منهم ولم يمتد بي الخيال لأتصور نفسي داخل دائرة الضوء والاهتمام، وأني رقم مطلوب لدى الجهاز الأكثر عُنفاً في دولة المخابرات والسرديب المظلمة، كما أنه لم يمتد بي الإبحار في الخيال لأرسم معالم هذا الكابوس الذي تحول إلى حقيقة.

تم اختطافي على الطريقة البوليسية عندما كنتُ راجعاً إلى البلد الذي أُقيم فيه منذ سنة ١٩٨٨م وأحملُ جنسيته منذ عام ١٩٩٨م وهو الدانمارك. وعند عبوري بميناء طنجة أوقفتني شرطة الحدود بحجة أنني مطلوب للعدالة! بتهمة التصرف في شيك بنكي بدون رصيد، وقد كنتُ متيقناً أن هناك خطأ ما لأنني لم أتعامل بشيك قط. وبعد حجزتي لمدة خمس ساعات بإدارة شرطة الميناء، اعتذروا لي وقالوا أن هناك خطأ قد حصل ويمكنني الذهاب لحال سيئلي فإذا بي أفاجأ عند خروجي بأربع سيارات خرج منها عددٌ من الذكور ولا أقول رجال طويلي القامة وأجسامهم كبيرة، اختطفوني ولما سألتهم عن هويتهم أمروني بتنفيذ أوامره دون مناقشة، طارت السيارة التي تحملني صوب مدينة الرباط بسرعة جُنونية تصل إلى مائتي كيلومتر في الساعة، وعلى مدار كلِّ خمس دقائق يهتفُ الهاتف فلا أسمع إلا إجابة السائق «كل شيء بخير أسيدي» ومباشرةً بعد الدخول إلى مدينة الرباط عصبوا عينايا فعلمتُ أنني أصبحتُ بين فكي التمساح، وهو لقبٌ لأحد جلادتي «تمارة» كما علمتُ فيما بعد، ثم أُدخلتُ إلى بناية وسط غابة وكانت الساعة الحادية عشر ليلاً أُخذتُ بصمات يدي ثم وُضعتُ في زنزانة مُرعبة مُعصب العينين ومُقيد اليدين، وهددوني بأن لا أجهر بقراءة القرآن، ولا أتكلم مع أحد، هذه الزنزانة متأكلة الجدران تقع تحت الأرض، بابها ضخمة متين كأنه جدار قبرٍ فرعوني يكفي أن تلقي عليه نظرة لتُصاب بالهم والغم وتشعر بالرعب والغثيان الشديد، طلاؤه أسود لون الكآبة وهو لون يُعتبر شعار المكان، أما طول الباب فمتران وعرضه متر ورابع وبه كوة تُغلق من الخارج يتحكم فيها التمساح «الجلاد» كل شيء يتحكم فيه الجلادوة، هذه الأبواب الضخمة جُهزت من الخارج بمزلاج حديدي كبير يتعمدون فتحه بقوة - ليلاً نهاراً - للإفراج وبث الرعب في النفوس وهكذا يتحول المزلاج الحديدي إلى أداة وآلة تعذيب وهي إحدى وسائل الحرب النفسية الرهيبة. هناك الباب يُفتح لسبب أو بدونه لبث مزيد من الرعب في النفوس وإلحاق الضرر وتمكين الاضطرابات.

وفي الصباح الباكر بدأ التحقيق وأخبرتهم بأنهم يعلمون عني كلَّ كبيرةٍ وصغيرةٍ أنكروا ذلك وقالوا: «إننا لسنا على علمٍ بالجهة التي حققت معك». لأنَّ التحقيقات كانت تجري بطريقة غير قانونية. كانت الأسئلة في البداية عن حياتي منذ أن وُلدتُ وبعد أن سافرتُ إلى الدانمارك ثم بعد ذلك عن بعض الاجتماعات مع محمد ديمير مضمونها هو التخطيط لضرب اليهود في المغرب عام ١٩٩٤م كان جوابي بكلِّ بساطة هو أنني لم أتعرف على محمد ديمير سوى عام ١٩٩٦م، وطلبتهم بالدليل ولا دليل لهم سوى أقوال مزعومة أنها أُخذت من محمد ديمير نفس الأخ الذي نفاها عند قاضي التحقيق وأمام رئيس جلسة المحكمة وكذلك كما أخبرني نفس الأخ أنه وقع عن المحضر تحت التعذيب حيث كان لا يزال يُعاني من طلقات الرصاص التي أُصيب بها عند اختطافه. بدأوا يهددوني بالتعذيب، وبدأ السب والشتم الإرهابي فبقيتُ على موقفٍ من نفيٍ لكلِّ التهم، ولم أوقع أي ورقةٍ، وظهر عليَّ عياءٌ بسبب الأمراض التي أعاني منها وأحضروا طبيباً جلاداً حيث أنه دائماً جاهز للمراقبة خوفاً من موت أي شخص تحت التعذيب، واستهزأهم بجرماننا من الشهادة حيث يقولون: «والله لا نترككم أن تموتوا تحت التعذيب لنحرمكم من الشهادة في سبيل الله». مباشرةً بعد أن فحصني أمرهم بالتوقف وإعطائي شيئاً من المقويات والدواء، وخلال مُكوثي في الزنزانة كنتُ أسمع أصواتاً ما زال صيئتها إلى الآن على أطراف أذني، وأصوات أناسٍ يُعذبون، صياح وبُكاء، واستنجاد مُصاحب بسبب وشتم، وضرب لذلك لم يغمض لي جفن تحسباً لما يمكن أن يحدث لي في اليوم الموالي، وفي صباح الغد الثاني بدأ التحقيق من جديد مُعصب العينين ومُقيد اليدين جالساً على رُكبتاي فوق الأرض كالعادة، أكدتُ نفي كل ما تُسب إليَّ من تُهم فهددوني بنقلني إلى مكان آخر اسمه «الكراج»، أصررتُ على موقفٍ إلى أن دخل رجلٌ وأخبرهم بأن اختطافي قد نُشر في الجرائد وكان هذا بعد الله سبحانه وتعالى سبب التخفيف عليَّ داخل ذلك المكان الموحش والمُرعب توقفوا للاستشارة، ورجعتُ إلى زنزانتني أناجي ربي وأنتظر مصيري خاصةً عندما أحسستُ منهم غضباً شديداً لأن اختطافي افتضح. في المساء طلبوني ثانيةً للتحقيق، سألوني عن اعتقادي في اليهود؟

أجابتهم بسؤال عن رأي كل المغاربة في اليهود الذين اغتصبوا أرض المسلمين، أولى القبليتين وثالث الحرمين، طلبوا مني جواباً صريحاً على سؤالهم، فأجبت بما أعتقد، وما زلتُ أعتقد، أنني لو سحنت لي الفرصة لقتلهم ورفع الظلم عن أمهاتي وأخواتي الفلسطينيات المسلمات لعمَلتُ، قالوا لي حَدِّدْ جوابك هل تقصد في المغرب أو في إسرائيل، فأجبتُ وقلتُ في فلسطين، فكانت هذه هي التهمة بالنسبة لرجال المخابرات التي حرروها، وحكم عليَّ القاضي بها بالإعدام تحت عنوان: محاولة القتل العمد مع سبق الإصرار.. بعدها سألوني عن الأيام التي قضيتها في البوسنة والهرسك، والشريط الموجود فيه صورتي فقلتُ لهم أنني ذهبتُ لرفع الظلم على إخواني وأخواتي من المسلمين في تلك البلاد، بعدما تخلت جميع الدول الإسلامية! عن نصرتهم وهي تتفرج على التطهير العرقي الذي يقع لهم من طرف الصرب والكروات، وأخبرتهم بأنني أفتخر بذهابي إلى ذلك المكان فبدأوا يستهزؤون، بعد ذلك بدأ يظهر عليَّ عياءٌ وإرهاقٌ لا نوم ولا أكل زيادة على مرض السكري الذي أعاني منه، أوقفوا التحقيق وأرسلوني إلى زنزانتني بقيتُ بعد ذلك عشرة أيامٍ لا يكلمني أحد أتوجس كلَّ حركةٍ فكُدتُ أجنُ بذلك التعذيب النفسي لولا الثبات من الله والتذكر والتفكير في أسلافنا من الصحابة والتابعين والعلماء الربانيين وما ابتلوا به فكان هذا كله يُهوِّنُ عليَّ ما أنا فيه. وفي اليوم العاشر طلبتُ أحد الجلادين لأخبره بأنني سأضرب عن الدواء والأكل، فقال أنه سيُخبر مسؤوليه بهذا، فإذا بي فوجئتُ في صباح الغد بتقلي في سيارة مدنية صغيرة، مُعصب العينين، مُكبِل اليدين للخلف إلى أمن المعاريف بالبيضاء. طلبتُ منهم فك القيود لأتوضأ وأصلي فرفضوا وقالوا كل شيء يعمل بالأوامر، وجدتُ ملفي جاهزاً طلبوا مني التوقيع دون إعادة التحقيق أو قراءة المحضر رفضتُ فأحضروا والدي - رحمه الله - وأخبروه بأنني سأذهبُ معه إذا وقعتُ، وقالوا بما أنه ليست هناك أي شكاية من أحد في حقي يجب أن أطمئن وأوقع، وبدأ والدي يتوسلني ويبيكي - رحمه الله -، وثقتي بأنني بريء، فقبلتُ بالتوقيع إذا عدلَ تاريخ الاعتقال لأنني اختطفتُ يوم ٢٦/٠٢/٢٠٠٣م، وليس ٠٧/٠٣/٢٠٠٣م كما هو الحال في أوراق الملف وهددوني بإرجاعي إلى من سلموني «دي إس تي - DST» بتمارة، فوقعْتُ دون قراءة المحضر وأنا مُقيد اليدين ثم قدموني للمحكمة فأحالني رجلٌ - علمتُ فيما بعد أنه قاضي التحقيق - إلى سجن عكاشة وذلك يوم العاشر من شهر مارس لعام ٢٠٠٣م. كنتُ وعائلتي متأكدين بالبراءة ومُتفائلين بالفرج القريب إلى أن وقعت أحداث السادس عشر من مايو التي لا علاقة لي بها لا من قريب ولا من بعيد أثرت على مجريات محاكمتي حيث بدأت مباشرة بعد هذه الأحداث تحركات في الملف وتقسيم المجموعات وإعدادها للمحاكمة، وقد فوجئتُ بأنني وُضعتُ ضمن مجموعة يوسف فكري، لا أعرفه ولا يعرفني أحد سوى محمد دَمير بحكم القرابة بين أمه وأمي - رحمها الله -، قُدمتُ إلى المحكمة بثُهم ثقيلة وشديدة الخطورة: تكوين عصابة إجرامية، محاولة قتل العمد. فيا سبحان الله ما هذا؟ مَنْ حاولتُ قتله؟ ثم إنَّ التهم أخذتُ كما أسلفتُ وكما زعموا من محمد دَمير حيث نفاها عند قاضي التحقيق ورئيس المحكمة، وزعموا أنها كانت في سنة ١٩٩٤م وهذه السنة لم أكن أعرف فيها الأخ محمد دَمير، وخلال أطوار المحاكمة رفض القاضي جميع طلبات المحامين فاتضح تمام الوضوح المسرحية، وأن كل شيء جاهز والأحكام حاضرة ويجب أن تكون سريعة، ولكم أن تتعجبوا من الحكم الذي صدر في حقي إنه الإعدام لقد كان من نتائج هذه المحاكمة الظالمة الجائرة عودة أسرتي وزوجتي وأبنائي الأربعة إلى البلد الذين يحملون جنسيته وهو الدانمارك، بعدما كنتُ قد قررتُ عودتهم إلى بلدهم الأصلي وهو المغرب وبذلك أصبحتُ محروماً من رؤيتهم لحد كتابة هذه السطور لم أقابلهم من الثامن من شهر غشت لعام ٢٠٠٣م أي منذ عشرين شهراً. وقد توفى والدي مباشرة بعد الحكم - رحمه الله - متأثراً بحكم الإعدام الذي صدر بحقي الذي لم يكن أحد يتصوره ولا في الحلم. أما أنا فازدادتُ أمراضني نتيجة التعذيب النفسي الذي عانيتُه، فقد ارتفع مرض السكري، وزادتُ أمراض الأعصاب لديَّ فلا أنام إلا بمجرب مُنومة، وأصيبتُ بمرض الروماتيزم، ثم نتيجة الاضرابات عن الطعام انسدت عندي شرايين القلب، ولولا الإيمان بالله تعالى والثقة به سبحانه لفقدتُ عقلي من هول الصدمة.

هذه هي مأساتي، أناشد كل من له الحق في الدفاع عني أن يتدخل لإرجاع الحق لنصابه وإيجاد حلٍ لهذه القضية حيث حُرمتنا ومئات أمثالي من محاكمة عادلة التي كفلها القانون - كما يزعمون -، ومن الانتهاكات التي تعرضتُ لها في المعتقلات السرية والعلنية. وأسأل كلَّ من له حبة خردل من إيمان أن لا ينساني من الدعاء.

﴿ وسيعلم الذين ظلموا أي مقلب ينقلبون ﴾

المعتقل الإسلامي / عمر معروف أبو حمزة